- 1 -

لافي حمد محمد العمارين. **مستقبل الاستراتيجية التركية تجاه الأمن القومي العربي: دراسة مستقبلية باستخدام تقنية دلفي**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2024. 150 ص.

يقدّم هذا الكتاب دراسة استشرافية شاملة لمستقبل الاستراتيجية التركية في ما يتعلق منها بالأمن القومي العربي، ضمن مدة زمنية تمتد من عام 2023 حتى عام 2035، مستخدمًا حقل الدراسات المستقبلية «تقنية دلفي»، التي تُنسب إلى معبد دلفي اليوناني حيث مارس فيه الكهنة استشراف المستقبل، والتي استخدمتها أيضًا المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية. وبموجب هذا التقنية التي تعتمد على آراء الخبراء واستشرافهم المستقبل يجري عرض كل الاستبيانات المجمعة وما تتضمنه من احتمالات لتطور ظاهرة معينة في المستقبل، يلي ذلك استبعاد تدريجي للاحتمالات التي لا تُجمع عليها آراء الخبراء المعنيين بتقييم نتائج الاستبيانات، وذلك بعيدًا من البيانات الشخصية، حتى يستقر الرأي الجماعي على احتمال محدد. وهكذا، فإن الفكرة الأساسية لهذه التقنية تقوم على أن نتائج تفكير الجماعة أفضل كثيرًا من نتائج تفكير أي فرد فيها. كما تقوم التقنية في سعيها إلى اكتشاف البدائل المستقبلية بترشيد عملية المفاضلة بين البدائل.

يرى مؤلف الكتاب أن الصراعات والسباق على النفوذ الإقليمي والدولي غدت من سمات هذا القرن، وذلك نتيجة سعي الدول إلى تلبية حاجات ومتطلبات شعوبها المتزايدة ومعالجة أزماتها الداخلية والخارجية بأشكالها المختلفة. وغالبًا ما تسعى هذه الدول إلى تأمين مصالحها على حساب الدول الأضعف التي تفشل في الدفاع عن مصالحها ومواردها بقواها الذاتية. من هنا، سعت الدول الإقليمية والكبرى إلى صوغ استراتيجياتها لتأمين مصالحها في الوطن العربي نظرًا إلى موقعه الجيوسياسي المهم ولما يحتويه من ثروات ومصادر للطاقة. وعملت في هذا السياق على إضعاف البلدان العربية وتحويلها إلى ساحة صراع وتنافس كلما أمكن للحؤول دون بناء قدراتها الذاتية وتكاملها والدفاع عن أمنها القومي ككتلة تتمتع بقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية وازنة على الساحتين الإقليمية والدولية. ولم يكن ذلك ممكنًا، بطبيعة الحال، لولا الأزمات الداخلية التي يعانيها الكثير من البلدان العربية، والأزمات التي يعج بها الشرق الأوسط، وبخاصة المنطقة العربية. من هذا المنطلق جاءت الاستراتيجية التركية كفاعل إقليمي، مستثمرة أزمات المنطقة العربية والعوامل التاريخية والقومية والدينية

والسياسية والاقتصادية المؤثرة فيها. وترافقت صياغة هذه الاستراتيجية مع التنافس الدولي القائم في المنطقة، الأمر الذي أسهم في تعزيز الدور التركي في المنطقة، وتصاعد التأثير المتبادل بين الاستراتيجية التركية في المنطقة والأمن القومي العربي. وهذا ما يطرح التساؤل حول مستقبل الاستراتيجية التركية تجاه الأمن القومي العربي والتصور الاستراتيجي للأمن القومي العربي لمواجهة الاستراتيجية التركية التي تنقسم الآراء العربية حولها بين مرحّب بها ورافض إياها.

يضم الكتاب خمسة فصول؛ يناقش الفصل **الأول** الجدل الدائر في الأوساط العربية على المستوى الشعبي والأنظمة السياسية العربية حول الأهداف التي تكمن وراء توجُّه تركيا إلى المنطقة العربية، ونهجها الاستراتيجي مع محيطها العربي. ويتناول الفصل **الثاني** الأسس النظرية التي بنيت عليها الاستراتيجية التركية.

أما الفصل **الثالث**، فيتمحور حول تقنية دلفي المعنية بالبحث في مستقبل الاستراتيجية التركية.

ويناقش الفصل **الرابع** أبعاد الاستراتيجية التركية وتفاعلها مع التصور الاستراتيجي للأمن القومي العربي.

أما الفصل **الخامس**، فيعرض أهم السيناريوهات التي قد تنتج من تفاعل الاستراتيجية التركية مع الأمن القومي العربي مستقبلًا.

يرى المؤلف أنه يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات قد تقررها القيادة التركية: **أولها**، عودة تركيا إلى استخدام القوة الناعمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية، وذلك من خلال إعادة تصفير المشاكل مع البلدان العربية المجاورة، والعمل في إطار العلاقات الدبلوماسية وحسن الجوار، وتغليب المصالح المشتركة لتركيا مع البلدان العربية على المصالح القومية التركية، على أن تتعامل البلدان العربية مع تركيا بوصفها الدولة النموذج في بناء الاستراتيجيات الناهضة في العصر الحديث.

أما السيناريو **الثاني**، فيتمثل بوضع استراتيجية تركية توسعية في المنطقة العربية، وذلك من خلال استغلال غياب الرؤية العربية المشتركة حول الأمن القومي العربي، واتساع دائرة الخلافات العربية-العربية وتعدد الأزمات العربية مع أطراف خارجية وما يرافق ذلك من استقطابٍ لقوى إقليمية ودولية خارجية، إضافة إلى استمالة الأحزاب الدينية واستخدامها أداة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

يتمثل السيناريو **الثالث** باستمرار الوضع الراهن، ويتأثر بالمتغيرات الدولية والإقليمية في إقليم الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وبمدى ارتباط الاستراتيجية التركية

بهذه المتغيرات إيجابًا أو سلبًا. وتبرز في هذا السيناريو الازدواجية التي تعتمدها تركيا لتحقيق أهدافها، فتعول مثلًا على الدعم الخليجي لتعويض خسائرها الاقتصادية الناجمة عن الأزمات المتتالية التي تعرّض لها الاقتصاد التركي في حين تستمر في غاراتها على العراق وسورية في الوقت نفسه، بذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، متجاهلة مبدأي سيادة الدولتين وحسن الجوار.

في كل الأحوال، يرتبط نجاح أو فشل مشاريع القوى الإقليمية والدولية كافة، بما فيها تركيا، في نهاية الأمر بمدى قدرة البلدان العربية على وضع رؤية استراتيجية تؤدي إلى تكاملها الاقتصادي وتحقيق أمنها القومي الذي طال انتظاره، وذلك من خلال قرار عربي أصيل ـ لا يلوح في الأفق ـ يمهد لقيام كيان دفاعي يحمي حدودها ويصون ثرواتها، بعيدًا من التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للقوى الخارجية، ولا سيما الغربية منها، التي ثبت بما لا يقبل الشك ـ وبخاصة منذ أن زرعت الكيان الصهيوني في المنطقة ـ أن ليس لديها أي استراتيجية في المنطقة العربية سوى الهيمنة على مواردها وزرع الفتن في ما بين دولها وتفتيتها والحؤول دون تقدمها وتقرير مصيرها.